الانتخابات والهوية الوطنية: أثر الانتخابات في الاستقرار السياسي لدول الشرق الأوسط (العراق أنموذجًا)

Elections and National Identity: The Impact of Elections on Political Stability in Middle Eastern Countries – Iraq as a Model

أ.م.د. علي مراد كاظم

Ali murad kadhim

ali.murad@uokerbala.edu.iq

أ.م. مؤيد جبار حسن

Muayad Jabbar Hassan

muayad.j@uokerbala.edu.iq

أ.م.د. حمد جاسم محمد

Hamad jasim Mohammed

Alkhzrjyhmd5@gmail.com

مركز الدراسات الاستراتيجية

الملخص

تُمثّل الانتخابات إحدى أبرز صور الممارسة الديمقراطية، إذ تعكس الإرادة الشعبية، وتعزز الانتماء الوطني، كما تُعدُّ وسيلة سلمية لتداول السلطة. ولا تكتسب الانتخابات معناها الحقيقي، إلا بتوافر شروط النزاهة، وحرية الاختيار، وإلا أصبحت مجرد إجراء شكلي، كما هو الحال في بعض الأنظمة الدكتاتورية. في الشرق الأوسط، تتسم الانتخابات بالتعقيد، لتداخل العوامل التاريخية، والطائفية، والسياسية، مما يؤثر في الاستقرار السياسي، ويزيد من حدة الخطاب الإعلامي، والصراع بين القوى المتنافسة. يُعدُّ العراق نموذجًا بارزًا لهذه العلاقة، إذ شهد منذ عام (٢٠٠٣) تحولات ديمقراطية مهمة على الرغم من التحديات، مما يجعل دراسة أثر الانتخابات في الهوية الوطنية، والاستقرار السياسي، أمرًا ضروريًا، مع التركيز في الحالة العراقية، لفهم أعمق لهذه الديناميكية.

الكلمات الافتتاحية: الانتخابات، الهوية الوطنية، الاستقرار السياسي، الشرق الأوسط، العراق.

Abstract

Elections are a fundamental aspect of democratic practice, serving as a key mechanism to express popular will and strengthen national identity. They provide a peaceful means for the transfer of power, but their legitimacy depends on transparency and free choice. Without these conditions, elections risk becoming symbolic, as seen in many authoritarian regimes. In the Middle East, elections are complex due to historical, sectarian, ethnic, and political factors, often intensifying media discourse and political tensions. Iraq stands out as a significant case, especially since ٢٠٠٣, where democratic reforms and regular elections have occurred amidst internal divisions. This makes it essential to study how elections influence national identity and contribute to either stability or instability, with a particular focus on the Iraqi experience.

Opening Keywords: Elections, National Identity, Political Stability, Middle East, Iraq.

المقدمة

تعدّ الانتخابات واحدة من أهم مظاهر الممارسة الديمقراطية، وهي أداة رئيسة لتجسيد الإرادة الشعبية، كما أنَّها تمثل وسيلة مهمة للتعبير عن الهوية الوطنية، وتعزيز الانتماء إلى الدولة، وهي جوهر التداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع، في ظل إتاحة الفرصة للشعب بالمشاركة السياسية، وإبداء الرأي في اختيار من يمثلهم، بشرط أن تتصف بالشفافية، فالكثير من الأنظمة الدكتاتورية تجري انتخابات، إلا أنَّها انتخابات صورية، ومن ثمَّ تفقد جوهرها. بمعنى لا تكون الغاية بمجرد وجود انتخابات، بل اشترطت النزاهة، وحرية الاختيار، وتوفر القاعدة الصحيحة لإجراء الانتخابات. وإذا ما أردنا تناول الانتخابات في دول الشرق الأوسط، فإنَّها تتسم بالترابط القوي ما بين الانتخابات، والاستقرار السياسي، وتتصف بالتعقيد وفقاً لما مرَّت به من أحداث اتصفت بالمعقدة جدًا، إذ تتداخل فيها عوامل تاريخية، وطائفية، وعرقية، وسياسية، ويتصاعد معها الخطاب الإعلامي، والشحن السياسي، وتصل احياناً إلى موضوع التسقيط السياسي ما بين الأطراف المتنافسة.

ويُعدُّ العراق أحد أهم النماذج المهمة، لدراسة العلاقة ما بين الاستقرار السياسي، والانتخابات، وقد أثبتت التجارب ذلك منذ عام (٢٠٠٣)، وحتى انتخابات عام (٢٠٢١م)، إذ شهدت تلك المرحلة العديد من التحولات السياسية الكبيرة، وكان أبرزها اعتماد النظام الديمقراطي، وآلية الانتخابات الدورية. إلا أنَّ هذه التجربة رافقتها تحديات تتعلق بإعادة بناء الهوية الوطنية، وتحقيق الاستقرار السياسي، في ظل انقسامات داخلية. من هذا المنطلق، جاء البحث لدراسة أثر الانتخابات في الهوية الوطنية، ومدى مساهمتها في تحقيق، أو زعزعة الاستقرار في نماذج عدة، والتركيز في حالة العراق .

أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث، من كونه يتناول العلاقة المعقدة بين الانتخابات، والهوية الوطنية، وما يترتب على هذه العلاقة من تأثيرات مباشرة في الاستقرار السياسي، لاسيَّما في دول الشرق الأوسط، التي تشهد تفاعلات سياسية، وطائفية، وعرقية، متشابكة. ويكتسب البحث أهمية خاصة من تركيزه في الحالة العراقية، بوصفها نموذجًا حيًا لتجربة انتخابية مرّت بتحولات عميقة منذ عام (٢٠٠٣)، مما يتيح فهمًا أعمق لدور الانتخابات في بناء، أو إضعاف، الهوية الوطنية، وتحقيق الاستقرار.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحليل مدى تأثير العملية الانتخابية في الهوية الوطنية، والاستقرار السياسي، في العراق، عن طريق دراسة المراحل الانتخابية المختلفة منذ عام (٢٠٠٣)، وتقييم مدى فاعلية الانتخابات، كأداة ديمقراطية حقيقية في ظل التحديات السياسية، والاجتماعية. وتسعى الدراسة إلى تقديم فهم شامل لكيفية توظيف الانتخابات، أمَّا آلية لترسيخ الانتماء الوطني، أو أداة تُستغل لتأجيج الانقسامات.

إشكالية البحث

تنطلق إشكالية البحث من التساؤل المركزي الآتي:

إلى أي مدى تسهم الانتخابات في العراق في تعزيز الهوية الوطنية، وتحقيق الاستقرار السياسي، في ظل التحديات الطائفية، والسياسية، والعرقية، التي تشهدها البلاد؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية، تتعلق بطبيعة العلاقة بين الأداء الانتخابي، والتفاعل الشعبي، ومدى تأثير الإعلام، والخطاب السياسي، في المسار الانتخابي.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية: أنَّ الانتخابات في العراق، على الرغم من كونها ممارسة ديمقراطية أساسية، لم تنجح دائماً في ترسيخ الهوية الوطنية، أو تحقيق الاستقرار السياسي، بسبب هيمنة الخطابات الطائفية، والسياسية، وضعف ثقة المواطن في العملية الانتخابية.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي، في تناول العلاقة بين الانتخابات، والهوية الوطنية، عن طريق تحليل التجارب الانتخابية في العراق منذ عام (٢٠٠٣). كما يتم توظيف المنهج التاريخي لتتبع تطور النظام الانتخابي، وتحولاته، إلى جانب المدخل المقارن عند الحاجة للمقارنة، بين التجربة العراقية، ونماذج أخرى في المنطقة. ويعتمد البحث على مصادر متنوعة، تشمل: الوثائق الرسمية، والتقارير الانتخابية، والتحليلات الأكاديمية.

هيكلية البحث

انتظم البحث في ثلاثة محاور رئيسة، هي: المحور الأول بعنوان: الإطار النظري والمفاهيمي، أمَّا المحور الثاني فجاء بعنوان: الانتخابات في دول الشرق الأوسط – التحديات والفرص، وكان المحور الثالث عن دراسة حالة العراق. وأخيرًا الخاتمة، والاستنتاجات، والتوصيات.

المحور الأول

الإطار النظري والمفاهيمي

تُثير مشكلة الاستقرار السياسي الكثير من التساؤلات، وذلك لأنَّ الاستقرار هو جوهر ما يصبو إليه النظام السياسي، لكون الاستقرار هو عامل ايجابي، لذا عندما تستقر الدولة، يستقر معها النظام السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي. وهذا الاستقرار لا يتحقق بمجرد فرض السلطة، بل هو عبارة عن سلسلة من الحلقات، تترابط فيما بينما وصولاً لتحقيق ذلك الاستقرار. وعلى هذا الأساس طرحت المفاهيم، كمفتاح لفهم الموضوع، لذلك هناك مفاهيم تبرز الحاجة لتسليط الضوء عليها، وهي:

أولاً- مفهوم الهوية الوطنية

تُعرّف الهوية الوطنية، بأنَّها: ذلك الإحساس الجمعي الذي يؤدي إلى الشعور بالانتماء، إلى كيان سياسي– ثقافي مشترك يتمثل في الدولة. والهوية هنا تتكون من عناصر عدة، تشتمل على: اللغة، والدين، والتاريخ المشترك، والرموز الوطنية، والمواطنة القانونية[١]. ويرى «بندكت أندرسون» (Benedict Anderson)، أنَّ الأمة هي «مجتمع متخيَّل»، يتطلب سرديات وطنية، ومؤسسات تعزز هذا التخيُّل، وفي مقدمتها الدولة الحديثة، إذ كان موضوع الهوية من الموضوعات التي لاقت اهتمامًا كبيرًا، لذلك فإنَّ غالبية الاتجاهات الفكرية جاءت عليه. وبداية ذلك الاهتمام، كانت بالسؤال عن ماهية الإنسان، وإلى أي هوية ينتمي. فالمتتبع يلاحظ ذلك السؤال في صلب كل المقاربات الفلسفية، والفكرية، التي تعددت أجوبتها، ومقارباتها. فالحضارة اليونانية كانت تنظر إلى الإنسان من زاوية العقل. في حين الحضارة الرومانية ركزت في الإنسان/ الجسد، (والقصد هنا الجسد كمقاتل أو كعامل، كما أنَّهم ركزوا في الإنسان كشخص قانوني، واجتماعي). والكنيسة تنظر إليه (روحًا)، ثمَّ الحضارة الغربية المعاصرة التي عدَّت الإنسان حيوانًا عاقلًا. (أمَّا الفلسفات الغربية المعاصرة فهي أكثر تعقيدًا، إذ تتحدث عن الإنسان كذات فاعلة اجتماعية، اقتصادية)[٢]. أمَّا من الناحية الفلسفية، فيمكن الرجوع في موضوع الهوية إلى سقراط، الذي أطلق شعار (أيها الإنسان اعرف نفسك بنفسك)، فهو يرى أنَّ الإنسان يحمل حقيقة كل شيء في ذاته، ويكفيه أن يستبطن ذاته[٣].

---

(١) المواطنة القانونية: هي الوضع القانوني الذي يُمنح للفرد من قبل دولة معينة، ويعني اعتراف الدولة به كمواطن يتمتع بحقوق، وواجبات، منصوص عليها في الدستور، والقوانين، مثل: حق الإقامة، والحماية، والمشاركة السياسية (كالانتخاب والترشح)، مقابل الالتزام بالقوانين، وأداء الواجبات، (مثل دفع الضرائب، والخدمة الوطنية في بعض الدول). لمزيد من التفصيل، ينظر:-Marshall, T.H. (1950). Citizenship and Social Class. Cambridge: Cambridge University Press, p. 10.

(٢) عبد الله سليمان أبو كاشف، نحو بناء نموذج لمفهوم الهوية في العالم الثالث، مجلة المنار، العدد (٨)، باريس، (١٩٨٥)، ص١٨.

(٣) عامر حسن فياض، أحجار كريمة في مستنقع آسن، حول الثقافة وإشكالية التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٣١٧، كانون الثاني ٢٠٠٦، ص١١١.

ففي الدول ذات الطابع التعددي، كما هو العراق، غالباً ما تكون الهوية الوطنية مهددة بالانقسامات الفرعية، كأن تكون (طائفية، أو أثنية، أو عشائرية)، وهذا ما يتطلب لبناء هذه الهوية، أن تتدخل الدولة لإعادة تعريف المواطنة، ومفهوم الانتماء، وفق ما يتجاوز حدود الهويات الضيقة. لذا، فإنَّ توظيف الانتخابات في إطار وطني جامع، يمكن أن يسهم في بلورة هوية وطنية فوق الطائفية.

ثانيًا- الانتخابات كآلية سياسية

تُعدّ الانتخابات من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الأنظمة الديمقراطية المعاصرة، وتمثل الآلية الأهم في تحقيق المشاركة السياسية للمواطنين، فهي الوسيلة الرسمية التي يتم عن طريقها تفويض السلطة، وتُضفي على النظام السياسي شرعية نابعة من إرادة الشعب. إذ إنَّ الانتخابات ووفقًا للتنظير السياسي، هي آلية مؤسساتية لتنظيم العلاقة بين الحاكم، والمحكوم، وتُعدُّ تجسيدًا فعليًا لمبدأ السيادة الشعبية، الذي يُعدُّ من أبرز مبادئ الفكر الديمقراطي، كما يمكن تصنيف الوظائف الأساسية للانتخابات، ضمن ثلاثة أطر رئيسة[٤] :

أولًا- إضفاء الشرعية على السلطة السياسية، إذ توفر الانتخابات مخرجًا قانونيًا، وسلميًا، لتداول السلطة، مما يعزز الاستقرار السياسي، ويمنح الحكومات المقبولية الجماهيرية.

ثانيًا- تحقيق التمثيل السياسي المتوازن، إذ تُتيح للمواطنين اختيار من يمثلهم في الهيئات التشريعية، والتنفيذية، مما يعكس – نظريًا – تعددية الآراء، والانتماءات، داخل المجتمع.

ثالثًا- إدارة الصراع السياسي عبر آليات تنافسية سلمية، تُغني عن العنف، والانقلابات، وتتيح لأطراف النظام السياسي، التنافس ضمن قواعد متفق عليها سلفًا.

وبناءً على مقاربات «المدخل المؤسساتي» (Institutionalism)، فإنَّ تصميم النظام الانتخابي يقوم بدور حاسم في تشكيل نتائج العملية السياسية. فالنظام النسبي، على سبيل المثال، يعزز تمثيل الفئات الصغيرة، والأقليات، في حين يسهم النظام الأكثري في استقرار الحكم، عبر تقليل التشرذم البرلماني، أمَّا النظام المختلط فيحاول الجمع بين مزايا كلا النموذجين. ووفقًا لهذا المدخل، فإنَّ شكل النظام الانتخابي، ليس مجرد أداة تنظيمية، بل هو عامل مؤثر في البنية السياسية، والاجتماعية، للدولة.

وفي الحالة العراقية، تُعدُّ الانتخابات تجربة فريدة، ومعقدة، في آنٍ واحدٍ، فمنذ سقوط النظام السابق في عام (٢٠٠٣)، ودخول البلاد مرحلة انتقالية تحت إشراف الاحتلال الأمريكي، أُعيد تشكيل النظام السياسي بالكامل على أسس جديدة، كان من أبرزها تنظيم أول انتخابات تعددية في ظل دستور جديد. وقد عُقدت الانتخابات في ظل ظروف استثنائية، شابها انعدام الأمن، وتراجع الثقة بين المكونات المجتمعية، وتضارب الولاءات السياسية، والطائفية.

---

(٤) ينظر : عبدالوهاب حميد رشيد – العراق المعاصر: أنظمة الحكم والأحزاب السياسية، المدى للثقافة والنشر، دمشق ، ٢٠٠٢، ص ٥٠ .

كما شكّلت الانتخابات العراقية أداة من أدوات إعادة بناء الشرعية السياسية، ومحاولة لترسيخ نظام ديمقراطي تمثيلي. إلا أنَّ هذه العملية لم تخلُ من التحديات؛ فمسألة النزاهة، والشفافية، ظلّت محل شك دائم، سواء من قبل المواطنين، أو القوى السياسية المعارضة. كما أنَّ طبيعة النظام الانتخابي القائم – الذي يمزج بين التمثيل النسبي، والقوائم المغلقة، في بعض دوراته (تحديدًا في انتخابات ٢٠٠٥) – أسهم في تعزيز الانقسامات الطائفية، والأثنية، بدلًا من تجاوزها، وهو ما انعكس في تشكيلة البرلمان، والحكومات المتعاقبة، التي اتسمت بالمحاصصة أكثر من الكفاءة. فضلًا عن ذلك، لم تسهم الانتخابات في تعزيز الثقة بالمؤسسات، بل أفرزت شعورًا متناميًا لدى المواطن العراقي، بأنَّ مخرجات العملية السياسية لا تعبّر بالضرورة عن الإرادة الشعبية، بل عن تفاهمات نُخبوية تُعقد خلف الكواليس. هذا الواقع جعل الانتخابات تبدو – في بعض الأحيان– وكأنَّها طقس شكلي، يفتقد المضمون الحقيقي للتداول السلمي للسلطة [٥].

ومن الجدير بالذكر أيضًا، أنَّ الانتخابات في العراق لم تكن مجرد مناسبة دورية، لتجديد النخب، بل تحوّلت إلى صراع سياسي حاد، يجري فيه توظيف المال السياسي بصورة لافتة، فضلًا عن وجود تأثير تمارسه القوى الخارجية، وأيضًا التجييش الطائفي، والمناطقي. وهنا يتجلى الإخفاق في وظيفة الانتخابات، كأداة لإدارة الصراع سلمياً، إذ أدى غياب الثقة بالعملية، إلى مقاطعة فئات واسعة من الناخبين، وظهور حركات احتجاجية تنادي بتغيير النظام الانتخابي نفسه.

في ضوء ذلك، يمكن القول: إنَّ التجربة العراقية في استخدام الانتخابات، كآلية سياسية، كشفت عن فجوة عميقة بين التنظير الديمقراطي، والتطبيق العملي، في بيئة ما بعد النزاع، فهي تُبرز الحاجة إلى إصلاحات مؤسساتية جذرية، تشمل: النظام الانتخابي، وآليات الإشراف، وضمانات النزاهة، بما يسهم في تحقيق التمثيل الحقيقي، وتكريس مبدأ تداول السلطة، وتعزيز ثقة المواطنين بالعملية السياسية برمتها.

ثالثًا- الاستقرار السياسي– المفهوم والعوامل المؤثرة

يُعرَّف الاستقرار السياسي على أنَّه: استمرارية النظام السياسي في قدرته على الاستجابة لمطالب المواطنين، من دون اللجوء إلى العنف، أو انهيار المؤسسات، وهذا الأمر يتأثر بعوامل عديدة، من بينها[٦]:

١. شرعية النظام السياسي: والتي تشير إلى شرعية النظام السياسي، في مدى قبول المجتمع لسلطة النظام الحاكم، واعترافه به، كممثل قانوني، وشرعي، لإدارة شؤون الدولة. وتُكتسب هذه الشرعية من مصادر متعددة، مثل: الانتخابات الحرة، والدستور، أو الرضا الشعبي المستمر عن أداء النظام.

---

(٥) ينظر: علي فارس حميد، إشكالية بناء الدولة في العراق: مؤشرات الإرادة الشعبية والتوافقية المكبلة للديمقراطية، مركز البيان للدراسات،
https//:www.bayancenter.org?/2024/09/12228/utm_source=chatgpt.com.

(٦) ينظر: حسن عبد المولى، الاستقرار السياسي المفهوم- الأنماط- المؤشرات، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية،
https//:hiss.journals.ekb.eg/article.316412_html?utm_source=chatgpt.com

٢. فاعلية المؤسسات الرسمية: وهي قدرة المؤسسات الحكومية، والتنظيمية، على تنفيذ القوانين، والسياسات العامة، بكفاءة، وعدالة، بما يحقق مصالح المواطنين. وتُقاس فاعليتها عن طريق مدى استجابتها لاحتياجات المجتمع، واستمرارية أدائها في الظروف المختلفة.

٣. توزيع السلطة والثروات: يشير هذا المصطلح إلى كيفية تقاسم النفوذ السياسي، والاقتصادي، بين فئات المجتمع، ومناطقه المختلفة. ويتعلق بمدى تحقيق العدالة في فرص الوصول إلى الموارد، واتخاذ القرار، بما يضمن عدم احتكارها من قبل فئة، أو جهة محددة.

٤. مستوى الرضا الشعبي: وهو مقياس يعكس درجة القبول، والدعم، الذي يُبديه المواطنون تجاه أداء الحكومة، والمؤسسات العامة. ويعتمد هذا المستوى على عوامل، مثل: تحسين الخدمات، والعدالة، والأمن، ومشاركة الناس في صنع القرار.

٥. درجة التماسك الاجتماعي والهوية الوطنية: تدل على مدى انسجام مكونات المجتمع، وتفاعلها الإيجابي، ضمن إطار مشترك من القيم، والانتماء للوطن. وتظهر قوة الهوية الوطنية، عندما تتغلب الروابط الوطنية، على الانقسامات العرقية، أو الطائفية، أو المناطقية .

ووفقًا لنظرية النُظم (David Easton)، فإنَّ النظام السياسي الذي يفشل في «تحويل المدخلات (المطالب)، إلى مخرجات فعّالة (قرارات وسياسات)»، يُعاني من أزمة شرعية، تؤدي غالبًا إلى زعزعة الاستقرار.

رابعًا- العلاقة بين الهوية الوطنية والانتخابات والاستقرار السياسي في الدول المنقسمة

في السياقات المجتمعية المنقسمة – إذا كان على أساس اثني أو طائفي أو قبلي – كما هو موجود في العديد من دول الشرق الأوسط، إذ إنَّ الهوية الوطنية تأخذ طابعًا هشًّا، أو تنازعيًا. في هذا السياق، فالانتخابات لا تعبر بالضرورة عن وحدة وطنية، بل قد تتحول إلى آلية لإعادة إنتاج الانقسام، إذا لم تُصمَّم بمنظور وطني شامل، لذلك يرى «أرنت ليبهارت» (Arend Lijphart) في نظرية الديمقراطية لتوافقية، أنَّ المجتمعات المنقسمة تحتاج إلى مؤسسات تشاركية، تُعزز تقاسم السلطة (Power Sharing)، وتمنع هيمنة مكون واحد على الآخر. وفي ظلّ غياب هذا النموذج، تصبح الانتخابات مجرد أداة للصراع بين المكونات، لا وسيلة للتقارب، وعلى ضوء ذلك تبرز إشكالية الهوية في العملية الانتخابية، في الحالات الآتية[٧]:

١- في حال ما إذا كانت الهويات الفرعية، مثلاً (شيعية، وسنية، وكردية...)، هي المحدد الأول للاختيار الانتخابي، فإنَّ هذا يُضعف الهوية الوطنية، ويُنتج استقطابًا سياسيًا حادًا. أمَّا إذا ترافقت الانتخابات مع خطابات وطنية، ومشاريع جامعة، فإنَّها تسهم في تعزيز الانتماء الوطني، وتحقيق الاستقرار.

(٧) ينظر: رياض عزيز هادي، البرلمان في العراق، دراسة في الواقع والتأملات في المستقبل، بغداد (٢٠٠٥)، ص١٠.

٢- إنَّ أثر الانتخابات في الاستقرار السياسي – يأتي من زاوية أنَّ الانتخابات أداة لإدارة التعدد، لكنَّها في الوقت ذاته تتحول إلى عامل تهديد للاستقرار، في حالة افقارها إلى مبدأ الشفافية، أو غابت عنها العدالة التمثيلية.

٣- الطائفية السياسية: إذا ما تحدثنا هنا عن العراق، فإنَّ معظم الكيانات السياسية كانت قد تأسست على أسس طائفية، أو عرقية، وهذا ما حوَّل الانتخابات إلى ساحة لصراع الهويات الفرعية، بدلًا من التنافس البرامجي.

٤- ضعف الثقة العامة: في حالة ظهور مؤشرات عن حدوث عمليات تزوير، وتلاعب إلكتروني، وإخفاق في تشكيل حكومات فعَّالة، سيؤدي هذا إلى إضعاف، أو فقدان، ثقة المواطن بنتائج الانتخابات.

٥- أزمة الشرعية: على الرغم من تعدد الانتخابات في دول الشرق الأوسط، لكنَّ بعضها يكون شكليًا، أو يشهد تزويرًا، وهذا ما يجعلها فاقدة للشرعية.

٦- التدخلات الإقليمية، والدولية، التي تبديها دول عدة، للتدخل في الانتخابات لكثير من دول الشرق الأوسط، يجعل من العملية الانتخابية أداة نفوذ، وليس فقط ممارسة ديمقراطية داخلية.

وفقًا لهذا السياق، لا تؤدي الانتخابات تلقائيًا إلى استقرار سياسي، بل تؤدي إلى التأثير في الهوية الوطنية، وتكون سببًا في تأجيج الصراع، إذا لم تُصمم في بيئة مؤسسية حاضنة للتعدد، والتوافق، وتكون حلاً للمشكلة لا أزمة تُفَاقم المشكلات .

المحور الثاني

الانتخابات في دول الشرق الأوسط – التحديات والفرص

الانتخابات هي من أهم الركائز الأساسية التي تتميز بها الأنظمة الديمقراطية، لكونها الوسيلة التي عن طريقها يعبر المواطنون عن توجهاتهم السياسية، ويُشاركون في صناعة القرار، وتوجيه السياسات العامة. وعلى الرغم من انتشار الانتخابات في العديد من دول العالم، فإنّ ممارستها في منطقة الشرق الأوسط قد أثارت، ولا تزال تُثير، العديد من التساؤلات حول مدى نزاهتها، ودورها الحقيقي في إحداث التغيير السياسي، والاجتماعي. فالمنطقة التي عرفت تاريخًا طويلاً من الحكم الفردي، والاستبداد، لا تزال تشهد تجاذبات معقّدة بين متطلبات التحول الديمقراطي، والتحديات البنيوية، والسياسية، التي تعيق هذا التحول.

عند دراسة المشهد الانتخابي في دول الشرق الأوسط، والتي تتسم بالتعدد، والتنوع، في الأنظمة السياسية، ما بين جمهوريات ملكية، وأنظمة شبه ديمقراطية، وأنظمة سلطوية مغلقة. وفي ظل هذا

التنوع، تختلف تجارب الانتخابات من دولة إلى أخرى، من حيث الإطار القانوني، ودرجة مشاركة المواطنين، ومدى استقلالية الهيئات المشرفة، وحرية الإعلام، والرقابة المحلية، والدولية. وبينما تُجرى الانتخابات في بعض الدول بشكل دوري، ومنتظم، فإنَّها في دول أخرى قد تتحوّل إلى مجرد أداة شكلية، لإضفاء الشرعية على أنظمة قائمة، من دون أن تعكس فعلاً إرادة الشعوب، أو تُحدث تحولات جوهرية في طبيعة الحكم.

وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه الممارسة الانتخابية في المنطقة، إلا أنَّ هناك مؤشرات إيجابية، وفرصاً كامنة، تستحق التوقف عندها. فبروز فئات شبابية تطالب بالتغيير، وتنامي الوعي السياسي، وتطور أدوات الاتصال، والتعبئة الشعبية، جميعها تمثّل فرصاً لتعزيز الشفافية، والمساءلة، ودفع عجلة الإصلاح السياسي إلى الأمام. كما أنَّ بعض الدول بدأت تخطو خطوات ملموسة، نحو تحديث القوانين الانتخابية، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، بما يعكس إدراكاً متزايدًا لأهمية إشراك المواطنين في الحكم، كأداة لتحقيق الاستقرار، والتنمية. وفي هذا السياق، تأتي أهمية دراسة الانتخابات في الشرق الأوسط، من حيث كونها مرآة تعكس العلاقة بين السلطة، والمجتمع، وتجسّد مستوى التحول الديمقراطي، الذي تشهده كل دولة على حدة. وسيتناول هذا البحث أبرز التحديات التي تُواجه العملية الانتخابية، مثل: التدخلات الأمنية، وغياب استقلال القضاء، وضعف الأحزاب السياسية، إلى جانب استعراض الفرص التي يُمكن البناء عليها، لتعزيز دور الانتخابات كأداة للتغيير الديمقراطي الحقيقي في المنطقة .

أولاً- طبيعة الأنظمة السياسية

عند النظر إلى منطقة الشرق الأوسط، نجدها من أكثر مناطق العالم تنوعًا، وتعقيدًا، من زاوية التكوين السياسي، والاجتماعي، والثقافي، وهذا ما يجعل دراسة طبيعة الأنظمة السياسية فيها، أمرًا بالغ الأهمية. إذ إنَّها تتميز بالتعدد، وتتراوح بين الملكيات المطلقة، والدستورية، والجمهوريات ذات الحكم الرئاسي، أو شبه الرئاسي، فضلًا عن الأنظمة المختلطة، أو الانتقالية. ويعكس هذا التنوع حالة من التفاعل بين الموروث التاريخي، والعوامل الدينية، والاعتبارات الجغرافية، والاقتصادية، فضلًا عن التدخلات الخارجية [٨] . وفيما يأتي نبذة عن طبيعة تلك الأنظمة السياسية.

١- الخصائص العامة للأنظمة السياسية في الشرق الأوسط

إنَّ ما يميز الأنظمة السياسية في دول الشرق الأوسط، وجود الخصائص المشتركة، على الرغم من اختلاف الأطر الدستورية من دولة إلى أخرى. ومن أبرز هذه الخصائص ما يأتي[٩] :

أ- **تركّز السلطة التنفيذية:** السمة المميزة في أغلب دول المنطقة، هي تركز السلطة في يد النخب الحاكمة، أو رؤساء الدول، أو العائلات المالكة، مع ضعف، أو تغييب، لدور المؤسسات التشريعية، والقضائية، المستقلة. ففي كثير من الجمهوريات العربية، يكون الرئيس هو صاحب القرار الأول، والأخير، في حين تظل البرلمانات أداة شكلية لإضفاء الشرعية على السياسات.

(٨) ينظر: غسان العطية، الحكومة الجعفرية الأولى والمهمات الصعبة، الملف العراقي، المعهد العراقي للتنمية الديمقراطية، العدد (١٤٠)، أيار (٢٠٠٥)، ص٢.

(٩) ينظر: علي محسن التميمي، إصلاح أداء مجلس النواب العراقي، بغداد، (٢٠٢١)، ص٨٠.

ب- **التعددية السياسية المحدودة:** على الرغم من وجود أحزاب سياسية في بعض دول الشرق الأوسط، إلا أنَّ كثيرًا منها إمَّا محظور، أو لا يتمتع بحرية العمل السياسي الحقيقي. كما أنَّ القيود المفروضة على الإعلام، والمجتمع المدني، تعرقل تطور المشاركة السياسية الفعَّالة.

ج- **الاستناد إلى الشرعية الدينية أو القبلية:** تستند بعض الأنظمة السياسية إلى أسس دينية، أو قبلية، لتثبيت شرعيتها. فبعض الدول الخليجية، مثل: السعودية، تعتمد على الشريعة الإسلامية، كمصدر رئيسي للتشريع، فيما تحتفظ السلطات القبلية، والتقليدية، بنفوذ كبير في بلدان، مثل: اليمن، والأردن.

د- **طبيعة التأثيرات الخارجية:** لا يمكن فهم طبيعة الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط، من دون الإشارة إلى الدور الكبير الذي تؤديه القوى العالمية، مثل: الولايات المتحدة، وروسيا، فضلًا عن التأثيرات الإقليمية من دول، كإيران، وتركيا. تسعى هذه القوى إلى دعم أنظمة معينة، أو تغيير أخرى، لتحقيق مصالحها الجيوسياسية.

٢- أنماط الأنظمة السياسية

أ- الملكية المطلقة (Absolute Monarchy)

وفي نظام الحكم هذا، تكون السلطات كافة مركزة بيد الملك، الذي يمارس سلطاته التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، من دون خضوع فعلي لأي نوع من الرقابة المؤسسية، أو البرلمانية. مثال ذلك المملكة العربية السعودية، إذ إنَّ الملك فيها هو رأس الدولة، والحكومة، ويتولى تعيين الوزراء، وإصدار الأنظمة، وإدارة شؤون الدولة، وهناك غياب شبه تام لأي حزب سياسي، ويُمنع تشكيلها قانونيًا، ولا توجد انتخابات وطنية تشريعية، بل توجد هيئة مثل مجلس الشورى، لكن دورها استشاري فقط، ولا يملك سلطة تشريعية ملزمة، وتعدُّ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع، والنظام مستند إلى تفسير ديني[١٠].

ب - الملكية الدستورية (Constitutional Monarchy)

يتسم نظام الحكم في الملكية الدستورية، بأنَّ الملك يكون رمزًا للدولة، ووحدتها، لكنَّه لا يحكم منفردًا، بل تُمارَس السلطات التنفيذية، والتشريعية، وفق دستور يحدد صلاحيات كل جهة، ويتيح وجود برلمان منتخب، وأحزاب سياسية، ومن أمثلته: الأردن، والمغرب، والكويت، والبحرين، والإمارات. وعلى الرغم من اختلاف تفاصيل هذه الأنظمة، إلا أنَّها تتشارك بعض السمات العامة، مع تفاوت في مدى الديمقراطية. ويمكن إعطاء نموذج كما في الآتي[١١]:

---

(١٠) ينظر: أحمد سعيفان، «الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة»، لبنان، (٢٠٠٨)، ص٢٤٠.

(١١) ينظر: محمد رفعت عبد الوهاب، «الأنظمة السياسية»، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، (٢٠٠٧)، ص٦٠.

١. الأردن والمغرب

يتميزان بوجود برلمان منتخب (يتكون من غرفتين: النواب، والأعيان في الأردن، ومجلس النواب والمستشارين في المغرب)، ويحتفظ الملك فيها بصلاحيات واسعة، كتعيين رئيس الوزراء، أو توجيه تشكيل الحكومة، وحلّ البرلمان، والإشراف على الجيش، والأمن، فضلًا عن وجود أحزاب سياسية. والمشاركة الشعبية عن طريق الانتخابات. ومع وجود مثل هذه المظاهر الديمقراطية، إلا أنَّ السلطة الحقيقية تبقى بيد الملك، الذي يمكنه التدخل في السياسات، والقرارات الكبرى.

٢. الكويت والبحرين

ويكون النظام فيهما شبه برلماني، أي يوجد هناك برلمان منتخب، يتمتع ببعض السلطات التشريعية، والرقابية، لكن الأمير أو الملك يعيّن الحكومة، وغالبًا ما تأتي الحكومات من دون توافق شعبي. ففي الكويت، البرلمان نشط نسبيًا، ويشهد استجوابات، واستقالات، لكنَّه يصطدم أحيانًا بالسلطة التنفيذية. كذلك في البحرين، يوجد بها مجلسان: أحدهما منتخب (النواب)، والآخر معين (الشورى)، ما يقلل من فاعلية المعارضة البرلمانية.

٣. الإمارات العربية المتحدة

وهي دولة اتحادية تتكون من سبع إمارات، يحكم كل منها أمير. أمَّا الرئاسة فاتحادية بالتناوب (والرئاسة هنا ليست بالتناوب فعليًا، بل بالانتخاب من المجلس الأعلى للاتحاد، وإن كان قد جرى العرف على أن تكون لأبوظبي). بين الإمارات لا توجد أحزاب سياسية، وتتمتع السلطات الحاكمة بصلاحيات واسعة، لكن يوجد مجلس وطني اتحادي (استشاري)، وبعض أعضائه يُنتخبون عن طريق لجان انتخابية محدودة. لمزيد من التفصيل ينظر الجدول الآتي:

مقارنة بين الملكية المطلقة والدستورية في الشرق الأوسط

العنصر	الملكية المطلقة (السعودية)	الملكية الدستورية (الأردن، المغرب، إلخ)
وجود دستور مكتوب	لا (نظام أساسي للحكم فقط)	نعم، يوجد دستور ينظم السلطات
السلطات الثلاث	بيد الملك بشكل مباشر	موزعة مع بقاء سلطات كبيرة للملك
وجود برلمان	لا (مجلس شورى استشاري فقط)	نعم، برلمان منتخب
الأحزاب السياسية	ممنوعة	مسموحة
الانتخابات	غير موجودة	موجودة (بدرجات متفاوتة من الحرية)
حرية التعبير والانتقاد	محدودة جدًا	أوسع نسبيًا، لكنَّها مقيدة

هـ- الجمهوريات ذات الحكم الرئاسي

تُعد أنظمة الحكم في منطقة الشرق الأوسط، متنوعة ما بين الملكية، والجمهورية، إلا أنَّ بعض الجمهوريات، لها خاصة، وهي تنتهج الحكم الرئاسي، وتشترك بعدد من الخصائص السياسية، والمؤسسية، التي تجعل منها نموذجًا خاصًا في السياق الإقليمي. ومن أبرز تلك الدول، هي: مصر، وسوريا، والجزائر، وتونس قبل ثورة (٢٠١١). وتقوم هذه الأنظمة على تركيز السلطة التنفيذية في يد رئيس الدولة، الذي غالبًا ما يُمنح صلاحيات واسعة، تتجاوز الدور التقليدي للرئيس في الأنظمة الديمقراطية. وفي هذه الجمهوريات، يتمتع الرئيس بسلطة شبه مطلقة في تعيين المسؤولين، كقيادة الجيش، والتحكم في صنع السياسات العامة، وتمثيل الدولة خارجيًا، مع غياب، أو ضعف واضح، لمبدأ الفصل بين السلطات. وغالبًا ما يتم تعديل الدستور، أو الالتفاف على القوانين، بما يضمن استمرار الرئيس في الحكم لفترات طويلة، كما حدث في سوريا، إذ تمَّ تعديل الدستور بما يسمح بتوريث الحكم. وفي مصر قبل ثورة (٢٥) يناير، إذ بقي الرئيس في السلطة لعقود، وسط غياب آليات فعَّالة للتغيير السلمي للسلطة.

ويلاحظ ايضاً أنَّ هذه الأنظمة، كثيرًا ما تميل إلى تهميش المعارضة، وتفرض قيودًا على حرية الإعلام، واستخدام أجهزة الدولة الأمنية، لضمان السيطرة على مفاصل الدولة، والمجتمع. هذا النمط من الحكم أدى في كثير من الأحيان، إلى حالة من الجمود السياسي، والاستبداد، وغياب المحاسبة، مما أسهم في خلق بيئة خصبة للغضب الشعبي، والانفجار الاجتماعي، كما تجسد في ثورات الربيع العربي، التي اندلعت في نهاية عام (٢٠١٠)، وبداية عام (٢٠١١). وعلى الرغم من أنَّ بعض هذه الدول، قد شهدت تحولات سياسية بعد هذه الثورات، فإنَّ التحدي الأكبر لا يزال قائمًا، ويتمثل في كيفية بناء نظام ديمقراطي حقيقي، يقوم على تداول السلطة، واستقلالية المؤسسات، واحترام حقوق الإنسان. فنجاح أي نظام جمهوري رئاسي، يعتمد في جوهره على توازن السلطات، وضمان الرقابة المتبادلة، وتوفير آليات قانونية تمنع احتكار السلطة، أو إساءة استخدامها[١٢]. ويمكن القول: إنَّ الجمهوريات ذات الحكم الرئاسي في الشرق الأوسط، قدمت نموذجًا واضحًا لأنظمة الحكم السلطوي، الذي يتطلب مراجعة نقدية، وإصلاحات جذرية، إذا ما أُريد تحقيق الاستقرار، والتنمية، في المنطقة.

د- الجمهوريات الانتقالية أو المختلطة

شهدت العديد من دول «الربيع العربي»، جملة من الأحداث التي عصفت بالمنطقة، كانت قد دخلت دول، مثل: تونس، وليبيا، واليمن، في مراحل انتقال سياسي معقدة جدًا، وسط إحداث عنف، وفوضى. إذ إنَّ في تونس، برز نظام ديمقراطي تعددي، وإن تخللتها تحديات اقتصادية، وأمنية. أمَّا في ليبيا، واليمن، فإنَّ النزاعات المسلحة، والانقسامات العشائرية، والإقليمية، أعاقت بناء نظام سياسي مستقر. وفي مصر بعد عام (٢٠١١)، ثُمَّ تولي الإخوان السلطة هناك، ليعقبها ثورة جديدة بعد عام أطاحت بالإخوان، ثُمَّ تولى العسكر السلطة حتى جرى تنظيم انتخابات، وفاز الرئيس السيسي. أمَّا سوريا فقد شهدت أحداثًا دامية منذ (٢٠١١) حتى عام (٢٠٢٥)، إذ تمكنت الجماعات المسلحة من إحكام قبضتها على دمشق، وتولي السلطة.

---

(١٢) ينظر: محمد مندور، الديمقراطية السياسية، مؤسسة هنداوي، الطبعة (٢٠١٨)، القاهرة، ص١٢–١٥.

ثانيًا- التحولات السياسية وتحديات الديمقراطية

شهدت المنطقة أحداث كثيرة بعد عام (٢٠١١)، وهو ما يعرف بالربيع العربي، إذ شهدت موجة من الحركات الشعبية، التي طالبت بالحرية، والعدالة الاجتماعية، والإصلاح السياسي، إلا أنَّ هذه الموجة أفرزت نتائج متفاوتة ما بين تلك الدول، ويمكن إعطاء التقييم التالي عليها، وفقًا كل دولة، ومرحلة، وطبيعة النظام السياسي، والتدخل الخارجي، وهي كالآتي[١٣]:

تحقق نجاح نسبي في تونس، إذ جرى إرساء أسس نظام ديمقراطي، على الرغم من حجم التعثرات التي رافقت ذلك التغيير. أمَّا في مصر فكانت الأوضاع أشد قسوة، إذ إنَّ من تمسك بالسلطة، أو أمسك بالسلطة، هم الإخوان المسلمون لأكثر من عام، إلا أنَّ المفاجأة كانت خروج تيارات شعبية، وسياسية، بعد عام من حكم الإخوان، أسفرت عن الإطاحة بالرئيس مرسي، وعودة العسكر للسلطة، وصولاً لإجراء انتخابات، وتولي السيسي الحكم هناك، ولايزال البعض لديه تحفظ عمَّا حصل في مصر، ويحصل الآن، على اعتبار أنَّ ردة الفعل كانت قاسية، إذ شهدت عزلًا، وحظرًا، للإخوان المسلمين. أمَّا في ليبيا فإنَّ حالة التفكك في أعلى مستوى لها، وجرت معارك ما بين الأطراف، وصولاً لاتفاق هش جداً قائم على أسس تقاسم السلطة، والحال ينطبق على اليمن، والسودان، وسوريا، بفعل الصراعات المسلحة، والتدخلات الإقليمية، والدولية.

أمَّا عن أبرز التحديات التي تواجه، وما زالت تواجه، التحول الديمقراطي في المنطقة، فيتمثل بالآتي[١٤]:

١- الغياب شبه الكامل للمؤسسات الديمقراطية الراسخة، كما في وجود القضاء المستقل، أو الإعلام الحر، أو حرية تشكيل النقابات الفعَّالة.

٢- تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بصورة كبيرة، كما في مصر، والسودان.

٣- ظهور الحركات الإسلامية المتطرفة، وصعودها، مما أدى إلى تسويغ القمع السياسي باسم محاربة الإرهاب، وفعلاً بعض تلك التنظيمات هي إرهابية، وبعضها تقاتلت فيما بينها كما في سوريا.

٤- التفاوت الاقتصادي والفقر، والذي يؤدي إلى فقدان الثقة في العملية السياسية، إذ إنَّ هذه الأنظمة شهدت اخفاقات سياسية، واقتصادية، زادت من حدة الفقر، وتردي الوضع المعاشي .

وعلى رغم من أنَّ الوضع الراهن في معظم دول الشرق الأوسط، لا ينبئ بتحولات ديمقراطية سريعة، إلا أنَّ هناك مؤشرات على إمكانية التغيير التدريجي، مع وجود ازدياد في وعي الشعوب، وارتفاع سقف التطلعات الشعبية، وسط انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، التي أصبحت أداة فعَّالة في التعبئة الشعبية، وكسر احتكار الإعلام الرسمي. إلا أنَّ تزايد الضغوط الاقتصادية قد تدفع بعض الأنظمة إلى تقديم تنازلات سياسية، في سبيل الحفاظ على الاستقرار، ويتطلب الأمر إصلاحًا حقيقيًا على مستويات متعددة، تشمل بناء المؤسسات، واحترام الحقوق والحريات، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير الفرص الاقتصادية، وهي مهمة شاقة لكنَّها ليست مستحيلة.

---

(١٣) ينظر: بشرى حسين صالح، العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في العراق بعد عام (٢٠٠٣)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٢، ص١٣٣.

(١٤) ينظر: علي أحمد مرزوق، بين التصويت والعزوف مسارات الثقة السياسية في الانتخابات النيابية العراقية المقبلة ٢٠٢١، دار آمنة للنشر، عمان – الأردن، (٢٠٢١)، ص١٨.

المحور الثالث

دراسة حالة العراق

بعد سقوط النظام السابق عام (٢٠٠٣)، صار الاتجاه في العراق نحو التحول الديمقراطي، والذي هو عبارة عن مراحل من بينها الانتقال الديمقراطي، الذي يمثل حالة العراق حتى اليوم. وكجزء من محاولة اضفاء الطابع الديمقراطي، وعلى اعتبار أنَّ الانتخابات هي أفضل وسيلة نحو الانتقال السلمي للسلطة، عقد العراق انتخابات دورية، كانت تهدف إلى بناء نظام سياسي، قائم على أسس التعددية السياسية، وحرية الرأي، والتعبير. ومع أنَّ هذه العملية السياسية الجديدة لم تكن بالمستوى المطلوب، وعكس ما كان ينظر إليها، إلا أنَّها تمثل خطوة كبيرة في اتجاه التغيير السياسي. وبالعودة للانتخابات في العراق، فقد أفرز جملة من التحديات غالبيتها تتعلق بالهوية الوطنية، فالمشكلة أنَّ في كثير من الأحيان قد غلبت الهويات الفرعية: الدينية، والمذهبية القومية على المشهد السياسي، مما أثّر في تكوين الهوية الوطنية الجامعة، والشاملة. وهنا أصبحت الانتخابات في العراق، تمثل حالة من الصراع، والعودة، للهويات الفرعية، وتصاعد الخطاب الطائفي، والقومي (هذا غير دقيق علميًا لأنَّ العملية الانتخابية في العراق، تطورت بشكل واضح وللأفضل)، وهذا يلقي بظلاله على الاستقرار السياسي. ويمكن عرض حالة العراق في هذا السياق.

أولًا- رؤية تاريخية لانتخابات العراق بعد عام (٢٠٠٣)

شهد العراق تحولًا جذريًا في نظامه السياسي بعد عام (٢٠٠٣)، إذ تمَّ تبني نظام ديمقراطي برلماني، وصارت الانتخابات أداة رئيسة لتشكيل السلطات التشريعية، والتنفيذية. أُجريت أول انتخابات عامة عام (٢٠٠٥) لانتخاب الجمعية الوطنية، ثُمَّ توالت الانتخابات البرلمانية، والمحلية. وعلى الرغم من هذا التقدم الشكلي، إلا أنَّ العملية الانتخابية عانت من عدة اختلالات، إلا أنَّها تطورت حتى إن كانت ليست بمستوى الطموح. وفيما يأتي استعراض لأبرز المحطات الانتخابية، منذ عام (٢٠٠٤) وحتى انتخابات عام (٢٠٢١)[١٥]:

١. انتخابات عام ٢٠٠٥: وهي أصعب الانتخابات التي جرت وفقاً للظروف التي أحاطت بها، وقد جرت هذه الانتخابات بهدف اختيار الجمعية الوطنية الانتقالية، التي كانت تهدف لصياغة الدستور الدائم للعراق، بعد سقوط النظام السابق، وتمت هذه الانتخابات بإشراف مباشر من قوات الاحتلال. وقد شهدت مقاطعة واسعة من العرب السنّة، مما أدى إلى تمثيل عدَّ غير متوازن في البرلمان، ونجم عنها اختيار الجمعية الوطنية العراقية، وجرى تشكيل الحكومة الانتقالية بزعامة السيد إبراهيم الجعفري من التحالف الشيعي، في حين احتفظ الكرد بمنصب رئاسة الجمهورية، والعرب السنة برئاسة البرلمان، وكانت الأجواء متوترة جداً، وسط احتدام طائفي، وكانت القائمة الانتخابية المغلقة، والعراق دائرة واحدة.

٢. انتخابات ديسمبر ٢٠٠٥ (أول انتخابات برلمانية دائمة): أُجريت بعد الاستفتاء على الدستور العراقي الدائم في أكتوبر (٢٠٠٥)، وهي تختلف عن الانتخابات السابقة، والاستفتاء على الدستور، بأنَّ غالبية القوى السياسية، والاجتماعية، قد شاركت فيها بما في ذلك العرب السنّة، بعد مقاطعتهم

(١٥) علي حسين سفيح، الأطر القانونية للعملية الانتخابية وأثرها في النظام السياسي العراقي، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية (القاهرة، مصر)، (٢٠٢٠)، ص٣٠.

السابقة للانتخابات. وايضا حصل التحالف الشيعي على أغلبية المقاعد، ومن بعده التحالف السني، ثُمَّ الكرد، وهذا التقسيم إنَّما نورده هنا، لأجل ايضاح كيف كانت الأمور تمضي وفق تقسيم طائفي، يستحضر خطاب الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، وكيف كان العنف، والإرهاب، حاضراً، ويحاول عرقلة الانتخابات، وسط تصاعد الخطاب الطائفي، والاستقطاب السياسي. إلا أنَّ اللافت للنظر في هذه الانتخابات، ارتفاع نسبة المشاركة لأكثر من (٧٠٪)، وهذا له جملة من الأسباب نوردها لاحقًا. وقد أسفرت عن تولي رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، حكومة دائمة لأربعة أعوام[١٦].

٣- **انتخابات مارس (٢٠١٠):** في هذه الانتخابات، حدث تقدم ملحوظ في كثير من النواحي السياسية، والاقتصادية، والأمنية، إلا أنَّ ما حصل هو فوز كتلة العراقية بـ (٩١) مقعدًا، مقابل (٨٩) مقعدًا للقوى الشيعية المتحالفة، إلا أنَّه ولَّد جدلاً كبيرًا استمر لعدة أشهر، حول الكتلة الأكبر المخولة بتشكيل الحكومة، وانتهى النزاع بتشكيل رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، الحكومة مجددًا بتحالف مع ائتلافات شيعية، وكردية، والملاحظ في هذه الانتخابات أنَّها أبرزت قوة التحالفات العابرة للطوائف، لكن في الوقت ذاته عانت البلاد من أزمة سياسية طويلة بعد الانتخابات، بسبب الانقسام الحاد. وأظهرت هذه الانتخابات مؤشرًا على تراجع الثقة الشعبية بالأداء السياسي، وسط تدخلات خارجية (إيرانية، وأمريكية)، أثرت في مفاوضات تشكيل الحكومة.

٤- **انتخابات أبريل (٢٠١٤):** في أعقاب انتهاء ولاية السيد المالكي الثاني، وفي ظل ظروف معقدة جداً، وسقوط ثلث مساحة العراق بيد تنظيم داعش الإرهابي، وسط هبوط غير مسبوق لأسعار النفط، حصلت الانتخابات، وحصل التحالف الشيعي على المرتبة الأولى، وجرى تكليف السيد حيدر العبادي بتولي الحكومة لأربعة أعوام. وهذه الانتخابات كانت وسط تحديات صعبة جداً، إلا أنَّ هذه الانتخابات كانت بداية تحول تدريجي، في المزاج الشعبي ضد الأحزاب التقليدية، وشهدت عدة احتجاجات شعبية للمطالبة بالخدمات، ومحاربة الفساد، في الوقت نفسه جرى محاربة داعش الإرهابي، وتحرير العراق بحلول عام (٢٠١٨)[١٧].

٥- **انتخابات عام (٢٠١٨):** وهي أول انتخابات بعد هزيمة داعش الإرهابي عسكريًا في العراق، وشهدت دخولًا قويًا، ومنافسًا جديدًا، دخل بمفرده، وهو تحالف «سائرون» المدعوم من قبل التيار الصدري، والحزب الشيوعي، وقد مثَّل نقلة نوعية، وغير معتادة، لمثل هكذا تحالفات، بعد أن كان التخندق الطائفي، والقومي، هو السمة المميزة للتحالفات. وحقق نتائج مفاجئة، وجاء بالمركز الأول بحصوله على (٥٤) مقعدًا، يليه تحالف الفتح (المدعوم من قوى الحشد الشعبي) بـ (٤٨) مقعدًا، فيما كان تراجع للقوى التقليدية، مثل دولة القانون، والنصر (العبادي)، إلا أنَّ نسبة المشاركة كانت الأدنى منذ (٢٠٠٥) (أقل من ٤٥٪)، ما يعكس عدم الرضا المجتمعي عن العملية السياسية. استمرت أزمة تشكيل الحكومة لعدة أشهر، وانتهت بتكليف السيد عادل عبد المهدي رئاسة الحكومة، والذي عدَّ مرشح تسوية ما بين القوى الفائزة، كمخرج للتعقيدات. وأبرزت هذه الانتخابات بدء تحوّل في

(١٦) ينظر: علي مراد العبادي، التعددية السياسية والبرلمان العراقي، مركز العراق للدراسات، بغداد، (٢٠١٥)، ص٦٦ .

(١٧) ينظر: سمية دهام كاظم، علي سعدي عبد الزهرة جبير، العزوف عن الانتخابات البرلمانية العراقية: دراسة حالة انتخابات عام (٢٠١٨ و٢٠٢١)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد (١)، العدد (٢٧)، (٢٠٢٢)، ص٢٥٣.

المزاج الشعبي، نحو تغيير النخبة السياسية، إذ إنَّها أسست لمرحلة من التظاهرات الكبرى لاحقًا، متمثلة باحتجاجات، وتظاهرات أكتوبر (٢٠١٩)، التي رافقتها أحداث دامية راح ضحيتها أكثر من ألف ضحية من المحتجين، وبعض قوى الأمن. وقد أسفرت في النهاية عن استقالة حكومة عادل عبد المهدي، وإلغاء مجالس الأقضية، والنواحي، وتجميد عمل مجالس المحافظات، وتحقيق جملة من القوانين، كقانون التقاعد الموحد، وغيره، وصار التوجه نحو اختيار حكومة تصريف الأعمال بقيادة السيد مصطفى الكاظمي، وصولاً لانتخابات عام (٢٠٢١)[١٨].

٦- الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢١: تعدُّ من أهم الانتخابات نتيجة للظروف التي رافقتها، بعد أحداث تشرين وما نتج عنها، وبعد استقالة الحكومة، والشروع بانتخابات وصفت بالمبكرة، كذلك هي أول انتخابات يجري فيها اختيار قانون الدوائر المتعددة، والفائز الأعلى، وهو سياق جديد لم يجرِ اختباره من قبل، واسفرت الانتخابات عن فوز تحالف «الكتلة الصدرية»، بتصدّر النتائج بـ (٧٣) مقعدًا، وتراجع كبير للقوى التقليدية (الفتح وحلفائه)، ما أثار أزمة شرعية كبيرة، وتوترات، نتيجة الاختلاف على تسمية الكتلة الأكبر، ومن ثم مطالبة التيار الصدري بتشكيل حكومة أغلبية سياسية، التي رفضتها قوى الإطار التنسيقي، وحصلت أحداث عدة منها الاعتصام في المنطقة الخضراء، واقتحام البرلمان، والاعتصام فيه، وصولاً لأحداث ما عرف باحتجاجات عاشوراء، على إثر المواجهة مع متظاهري التيار الصدري، التي أسفرت عن وقوع أكثر من (٥٠) ضحية، لذلك دعا السيد مقتدى الصدر أنصاره، بإنهاء الاحتجاجات، والاعتصام، ومغادرة المنطقة الخضراء. قررت الكتلة الصدرية الاستقالة من مجلس النواب، عند الحيلولة دون تشكيل حكومة الأغلبية السياسية، الأمر الذي مهَّد الطريق لقوى الإطار التنسيقي، بتشكيل الحكومة واختيار السيد محمد السوداني رئيسًا للوزراء[١٩].

ثانيًا- أثر الانتخابات في الهوية الوطنية والاستقرار في العراق

عند تعريف الهوية الوطنية، نجدها تشير إلى شعور الفرد بالانتماء إلى وطنه، ولها عناصر متعددة، كالأرض، واللغة، والتاريخ المشترك، والرموز الوطنية، والدستور. أمَّا في العراق، فتتشابك هذه الهوية مع هويات فرعية قوية، مثل: الهوية الطائفية (شيعية، سنية)، أو القومية (عربية، كردية، تركمانية)، وهذا ليس عيبًا ولا مشكلة، إلا أنَّ الأصعب عندما تعلو الهوية الفرعية، على حساب الهوية الوطنية الجامعة، أو عندما يجري توظيف تلك الهويات الفرعية بالاتجاه الخاطئ، ومن ثَمَّ يحدث الخلل، والفوضى، ويقل معها الولاء للوطن. والسؤال هنا هل إنَّ الانتخابات في العراق كانت مشجعة للهوية الوطنية، والاستقرار، أو العكس؟

---

(١٨) سمية دهام كاظم، علي سعدي عبد الزهرة جبير، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٣.
(١٩) الموقع الرسمي لقناة الجزيرة، الرابط الآتي: https://www.aljazeera.com/news/

لم يتمكن النظام السياسي في العراق بعد عام (٢٠٠٣)، من خلق هوية وطنية جامعة، وهذا يعود إلى عدة أسباب، من أهمها[٢٠]:

١- إنَّ التغيير السياسي حصل من خارج العراق، نتيجة الاحتلال الأمريكي، لذا فهو لم يمر بالمرحلة التدرجية، أو السعي إلى بناء النظام، على أسس محلية تتناسب والبيئة العراقية.

٢- المحاصصة الطائفية والقومية: وهو من أكثر ما أرهق العملية السياسية في العراق، وولَّد شرخًا وطنيًا، وأدى إلى تشجيع الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية.

٣- تبني خطاب سياسي يقوم على الاستقطاب الطائفي، وهذا يتصاعد فترة، ويهبط مرة أخرى، بحسب وضع البلد، ويجري استحضار الخطاب الطائفي، والعنصري، كلما اقترب موعد الانتخابات، أو نتيجة أزمة داخلية، أو خارجية.

٤- ضعف مؤسسات الدولة، وانهيار الثقة الشعبية بها، ومن ثَمَّ أصبحت الهوية الوطنية عرضة للتآكل، وتمَّ استبدالها بولاءات ضيقة، مما انعكس سلبًا في وحدة المجتمع، واستقراره.

ثالثًا- أثر الانتخابات في الهوية الوطنية

يمكن تحليل أثر الانتخابات في العراق في الهوية الوطنية، عن طريق النقاط الآتية[٢١]:

١- ترسيخ الانقسام الطائفي والقومي: بدل أن تكون الانتخابات الصف الجامع للوحدة الوطنية، ومثالًا للهوية الوطنية الجامعة، نرى أنَّ ما حدث، ويحدث، قبل كل انتخابات، وبعدها، تظهر الخلافات في أعلى مستوى. والاشكالية هنا أنَّ الأحزاب السياسية غالبًا ما تخوض الانتخابات، على أسس طائفية، أو قومية، وهذا ما يعزز الانقسام المجتمعي. فعلى سبيل المثال، تُقدّم القوائم الانتخابية مرشحيها بوصفهم ممثلين لطائفة أو قومية معينة،(مع وجود بعض الأحزاب ليسوا على أساس ذلك)، وليس كمواطنين عراقيين يسعون إلى خدمة الجميع، وهذا في غالبية الانتخابات، ومعظم القوى السياسية تعمل وفق ذلك إلا قوى محدودة، وهذا يؤدي إلى اختزال مفهوم الوطنية في إطار ضيّق، ويكرّس التمييز، والانقسام.

٢- زعزعة ثقة المواطن بالمؤسسات: نتيجة لتكرار الخروقات في الانتخابات، وظهور الكثير من الحالات المخالفة، وعدم محاسبة الفاسدين، بدأت شريحة واسعة من المواطنين، تفقد الثقة بآلية الانتخابات كوسيلة للتغيير. هذه الأزمة في الثقة، تجعل المواطن يشعر بالغربة عن الدولة، ما يؤدي إلى ضعف الانتماء الوطني.

---

(٢٠) ينظر: مروة علي حسين، قياس قوة الدولة، إطار تحليلي لقياس قوة العراق مع دول الجوار الجغرافي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، (٢٠٢٣)، ص٥٩.

(٢١) ينظر: حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق عقدان ملتهبان: تناسل الأزمات امتناع الحلول، المجلد الأول، مركز الرافدين للحوار، النجف الأشرف، (٢٠٢٣)، ص٧٥.

٣- ضعف الشعور بالعدالة: عند الحديث عن مفهوم الهوية الوطنية، يجب توفير شعورًا عامًا بالعدالة، والمساواة، أمام القانون، إلا أنَّ الانتخابات كثيرًا ما تفرز نخبًا سياسية، لا تعبّر عن مصالح المجتمع، بل تخدم مصالحها، أو مصالح فئوية. هذا الشعور باللا عدالة ينعكس سلبًا في الإحساس بالوطن، والانتماء إليه.

٤- أثر الإعلام السياسي في تفتيت الهوية: غالبية ما ترتبط وسائل الإعلام بالأحزاب، والقوى السياسية، وهذا ما يقوم بدور كبير في ترسيخ الخطابات الطائفية، أو القومية، في الحملات الانتخابية، عبر إثارة القضايا التاريخية، أو التحريض ضد المكونات الأخرى، مما يضعف من إمكانية تشكّل خطاب وطني جامع. (وهذا قلَّ وانعدم في معظم الدورات الانتخابية للسنوات الأخيرة، يرجى ألَّا يكون هناك تعميم).

رابعًا- رؤية مستقبلية

على الرغم ممَّا جرى طرحه فيما سبق، من تشخيص للمشكلات التي تتزامن مع الانتخابات، والتي أدت إلى جعل الانتخابات ساحة للتنافس السياسي، عبر طرق تؤثر بدورها في تعزيز الهوية الوطنية. مع كل ذلك، من الممكن للانتخابات أن تكون وسيلة فعّالة في تعزيز الهوية الوطنية، إذا ما توفرت لها شروط معينة، ومنها[٢٢]:

١. العمل على إصلاح النظام الانتخابي: وهذا يكون عبر تبني نظام انتخابي، يحقق العدالة، ويعزز الشفافية، ويؤدي إلى التمثيل الحقيقي للمواطنين، ويقلل من هيمنة الكتل الكبيرة ذات الطابع الطائفي. مثلاً، اعتماد الدوائر الصغيرة، أو التصويت الفردي، يمكن أن يشجع على انتخاب شخصيات وطنية، بدلًا من الولاءات الضيقة.

٢. الحفاظ على استقلالية مفوضية الانتخابات: المفوضية هي المسؤولة عن إدارة الانتخابات، منذ أول خطوة وحتى إعلان النتائج، والمصادقة عليها، وهنا لا بدَّ من إبعادها عن المحاصصة السياسية، والطائفية، وتقوية استقلاليتها، ومنع تدخل الأحزاب أو الجهات الخارجية في عملها. وهذا يسهم في ترسيخ الثقة بالمؤسسات، ومن ثَمَّ تقوية الشعور بالانتماء الوطني.

٣- العمل على دعم الأحزاب الوطنية: من الضروري تشجيع الأحزاب ذات الطابع الوطني، وإعطاؤها فرصًا متكافئة في الوصول إلى الإعلام، والتمويل، والذي يمكن أن يخلق بدائل سياسية، تسهم في تشكيل هوية وطنية جديدة، تقوم على المواطنة بدلًا من الطائفة، أو القومية.

٥- التربية الوطنية والإعلام: الشروع بترسيخ مفهوم الهوية الوطنية، يبدأ من المدرسة، والإعلام. لذا ينبغي أن تركز المناهج الدراسية، والبرامج الإعلامية، في مفاهيم المواطنة، والعدالة، والعيش المشترك، ونبذ التميز الطائفي.

---

(٢٢) ينظر: علي مراد كاظم، عناصر قوة الدولة وتوظيفها في تحقيق المصلحة الوطنية العراق بعد عام ٢٠٠٥ أنموذجًا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، (٢٠٢٥)، ص٩٢ .

الخاتمة

تشكّل الانتخابات في العراق ظاهرة سياسية، واجتماعية، تتجاوز كونها إجراءً شكليًا لاختيار ممثلين في البرلمان، أو تشكيل حكومة. فهي تعكس بصورة مباشرة طبيعة البنية السياسية السائدة، وتعبر عن مستوى وعي الناخب، ومدى نضج النظام الديمقراطي. ومن تأمل التجارب الانتخابية المتعاقبة، يتضح أنَّ الانتخابات لم تنجح بعد في تحقيق الأهداف المرجوّة منها، بل أسهمت، في كثير من الأحيان، في تعميق الانقسامات الطائفية، والعرقية، وترسيخ الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة. وكثيرًا ما تفرز تلك الانتخابات، مشهدًا سياسيًا مشوشًا، تسوده المصالح الفئوية، والحزبية، الضيقة، وتفتقر إلى البرامج التنموية الشاملة، والواقعية.

ومع ذلك، فإنَّ هذه الصورة القاتمة، لا ينبغي أن تُشكل حاجزًا أمام الطموح الشعبي، والإرادة الوطنية، في بناء عراق جديد، يقوم على أسس المواطنة الحقيقية، وسيادة القانون، والعدالة الاجتماعية. إنَّ الانتخابات، إذا ما أُديرت بشفافية، ونزاهة، وأُحاطت بها بيئة سياسية، واجتماعية، ناضجة، يمكن أن تكون ركيزة للإصلاح، والتغيير الإيجابي، لا أداة لإعادة إنتاج الفشل. وتحقيق هذا الهدف يتطلب جهدًا جماعيًا من الدولة، والمجتمع المدني، والناخبين أنفسهم، في سبيل إصلاح الإطار القانوني، وتطوير الثقافة السياسية، وتعزيز الرقابة على العملية الانتخابية بجميع مراحلها. وفي ضوء ذلك توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، وهي كالآتي:

١- لا تزال الانتخابات في العراق، تعاني من تأثيرات الانتماءات الطائفية، والعرقية، مما يضعف تمثيل الهوية الوطنية.

٢- ضعف الثقة بالمؤسسات الانتخابية، والسياسية، أدى إلى تراجع المشاركة الشعبية، وزيادة حالة الإحباط العام.

٣- يمكن تحويل الانتخابات إلى أداة فعَّالة للإصلاح السياسي، إذا توفرت بيئة قانونية، ومجتمعية، حاضنة للعدالة، والمواطنة.

وبناءً على ذلك تتوفر مجموعة من التوصيات، وكما يأتي:

١- إصلاح قانون الانتخابات، بما يضمن العدالة في التمثيل، ويمنع هيمنة القوى التقليدية على المشهد السياسي.

٢- تعزيز استقلالية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، عبر إبعادها عن الضغوط السياسية، وضمان شفافيتها في جميع مراحل العملية الانتخابية.

٣- إطلاق حملات توعية شاملة، تهدف إلى نشر ثقافة المواطنة، وتشجيع المشاركة الفاعلة في الانتخابات، بعيدًا عن الانتماءات الضيقة.

٤- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، في مراقبة الانتخابات، وكشف المخالفات، بما يعزز من الشفافية، والمساءلة.

٥- تبني برامج تربوية، وتعليمية، طويلة الأمد، تزرع مفاهيم الديمقراطية، والعدالة، والمواطنة، في نفوس الأجيال الجديدة، لضمان تحول ثقافي دائم.

إنَّ النهوض بالعملية الانتخابية في العراق، يتطلب إرادة سياسية صادقة، وإصلاحات جذرية، ووعيًا مجتمعيًا متناميًا. وعلى الرغم من التحديات، فإنَّ الأمل لا يزال قائمًا، بأن تكون الانتخابات، يومًا ما، وسيلة لتوحيد العراقيين تحت راية الوطن الواحد، والمواطنة المتساوية، والحكم الرشيد.

قائمة المصادر

أولًا -الكتب

١. أحمد سعيفان، الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة، لبنان، (٢٠٠٨).

٢. علي أحمد مرزوق، بين التصويت والعزوف: مسارات الثقة السياسية في الانتخابات النيابية العراقية المقبلة (٢٠٢١)، دار آمنة للنشر، عمّان – الأردن، (٢٠٢١).

٣. علي حسين سفيح، الأطر القانونية للعملية الانتخابية وأثرها في النظام السياسي العراقي، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة، مصر، (٢٠٢٠).

٤. عبد الوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر: أنظمة الحكم والأحزاب السياسية، المدى للثقافة والنشر، دمشق، (٢٠٠٢).

٥. محمد رفعت عبد الوهاب، الأنظمة السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، (٢٠٠٧).

٦. محمد مندور، الديمقراطية السياسية، مؤسسة هنداوي، الطبعة (٢٠١٨)، القاهرة.

ثانيًا- المقالات العلمية والدوريات

١. أبو كاشف، عبد الله سليمان، «نحو بناء نموذج لمفهوم الهوية في العالم الثالث"، مجلة المنار، العدد (٨)، باريس، (١٩٨٥).

٢. بشرى حسين صالح، «العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، (٢٠١٢).

٣. حسن عبد المولى، «الاستقرار السياسي: المفهوم - الأنماط - المؤشرات"، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية.

٤. رياض عزيز هادي، «البرلمان في العراق، دراسة في الواقع والتأملات في المستقبل»، بغداد، (٢٠٠٥).

٥. عامر حسن فياض، «أحجار كريمة في مستنقع آسن: حول الثقافة وإشكالية التحول الديمقراطي في العراق المعاصر"، مجلة الثقافة الجديدة، العدد (٣١٧)، كانون الثاني (٢٠٠٦).

٦. غسان العطية، «الحكومة الجعفرية الأولى والمهمات الصعبة"، الملف العراقي، المعهد العراقي للتنمية الديمقراطية، العدد (١٤٠)، أيار (٢٠٠٥).

٧. سمية دهام كاظم، علي سعدي عبد الزهرة جبير، «العزوف عن الانتخابات البرلمانية العراقية: دراسة حالة انتخابات عام ٢٠١٨ و٢٠٢١"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد ١، العدد (٢٧)، (٢٠٢٢).

٨. علي فارس حميد، إشكالية بناء الدولة في العراق: مؤشرات الإرادة الشعبية والتوافقية المكبلة للديمقراطية، مركز البيان للدراسات.

٩. علي محسن التميمي، إصلاح أداء مجلس النواب العراقي، بغداد، (٢٠٢١).

١٠. علي مراد العبادي، التعددية السياسية والبرلمان العراقي، مركز العراق للدراسات، بغداد، (٢٠١٥).

ثالثًا- الرسائل الجامعية

١. علي مراد كاظم، عناصر قوة الدولة وتوظيفها في تحقيق المصلحة الوطنية: العراق بعد عام ٢٠٠٥ أنموذجاً، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، (٢٠٢٥).

٢. مروة علي حسين، قياس قوة الدولة: إطار تحليلي لقياس قوة العراق مع دول الجوار الجغرافي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، (٢٠٢٣).

رابعًا- المصادر الأجنبية

١. Marshall, T.H. (١٩٥٠). Citizenship and Social Class. Cambridge: Cambridge University Press.

خامسًا- المو اقع الإلكترونية

١. حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق عقدان ملتهبان: تناسل الأزمات امتناع الحلول، المجلد الأول، مركز الرافدين للحوار، النجف الأشرف، (٢٠٢٣).

٢. الموقع الرسمي لقناة الجزيرة:

https//:www.aljazeera.com/news/

٣. مركز البيان للدراسات:

https//:www.bayancenter.org2024/09/12228/

٤. مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية

https://hiss.journals.ekb.eg/article_316412.html